

المرصد

شؤون دولية

2016/06/25 م

1437 هـ - 2015 م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3..... عن الدومينو المحتمل في الاتحاد الأوروبي
- 4..... أميركا خسرت مزاعم التفوق الأخلاقي بسبب سياستها السورية
- 7..... ما يعنينا من يوم أوروبا الجديد بعد استفتاء بريطانيا
- 8..... بريطانيا... من التقسيم إلى الانقسام
- العرب والاتحاد الأوروبي قد يكونان المستفيد الأكبر من الخروج البريطاني على المدين المتوسط والبعيد.. واليكم مرافعتنا التي تؤكد حججنا.....
- 9.....
- 10..... أردوغان: دول أخرى ستغادر أوروبا ما لم تغير نهجها



نادرا ما أكتب عن السياسة الأوروبية، لكن ما حصل بالأمس لا يمكن أن يمر مرور الكرام في ذاته أو في تداعياته، وهو يحمل معه رسائل ومضامين تستحق أن تخضع للتحليل على أكثر من صعيد.

نحو 52% من الناخبين البريطانيين صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء الذي شهد أكبر نسبة مشاركة منذ نحو ربع قرن.

هناك من يشير إلى أن معظم الشباب -من الفئة العمرية (18- 25 عاما)- صوتوا لصالح البقاء في الاتحاد الأوروبي، فيما صوتت الشرائح العمرية الأكبر سنا لصالح الخروج. وعندما يتعلق الأمر بالأرياف والمدن، فقد صوتت المدن والمقاطعات الكبرى لصالح البقاء، فيما صوتت المناطق الداخلية والأرياف لصالح الانفصال.

وعند النظر إلى الدوافع، تشير بعض التقارير إلى أن عوامل مثل الرغبة في وقف تدفق المهاجرين وتحرير الاقتصاد جاءت على رأس قائمة الدوافع للتصويت لصالح الانفصال، لكن كل هذه العوامل حقيقة تخفي وراءها أزمة أعمق تتمثل بصعود اليمين المتطرف في أوروبا، وعودة النزعات القومية والتطرف القومي إلى الواجهة من جديد.

واللافت للانتباه في هذا السياق، هو أن هذه الظاهرة آخذة في التوسع في السنوات الأخيرة ليس في أوروبا فقط، وإنما في الغرب عموما، ولا يخرج نموذج ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا المسار الصاعد في الغرب عموما، كما ذكرنا.

المفارقة أن الاقتصاد البريطاني كان من أول ضحايا نتيجة الاستفتاء، إذ انهار الجنيه الإسترليني فور إعلان النتائج، ووصل إلى أدنى مستوى له أمام الدولار منذ حوالي ثلاثة عقود.

سياسيا، دفع ديفيد كامرون ثمن الورقة التي استخدمها سابقا رافعة سياسية، فانقلب السحر على الساحر، ولم يعد بإمكانه تدارك الموقف مع إعلانه عن استقالته، على اعتبار أنه ليس الرجل المناسب لقيادة عملية الانفصال.

السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل سيؤدي الاستفتاء الذي جرى إلى دومينو انفصال في الاتحاد الأوروبي؟

ربما يقول البعض إنه ما زال من المبكر الحكم على هذا الأمر، لكن الواقع يقول إن الأمر عكس ذلك تماما. على الصعيد الداخلي، يشير البعض إلى أن أسكتلندا وإيرلندا الشمالية قد صوتتا بكثافة لصالح البقاء في الاتحاد الأوروبي، ومن المعلوم أن السنوات الأخيرة أكدت حقيقة أن بقاء أسكتلندا في بريطانيا غير مضمون، لاسيما مع التهديدات المتكررة من قبلها بالانفصال، كلما حصلت أزمة بين الطرفين، ولا شك أن نتيجة التصويت الآن التي تقرر انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي قد تفتح باب النزاع مع أسكتلندا من جديد.

على الصعيد الخارجي، يُعدّ اليمين الفرنسي والهولندي المتطرف من أوائل المنتهين للنتيجة التي تحققت في بريطانيا، وما إن أعلنت النتائج الداعية للانفصال حتى علت أصوات اليمين في البلدين تطالب بتحقيق الأمر ذاته.

ما تعكسه هذه التطورات لن يقف عند حدود هذه الدول، فهناك من الدول الأوروبية من كشفت محنة اللاجئين والنازحين فاشيتهم الجديدة، وهناك من الدول الأوروبية من هو معارض للسياسة التقشفية التي تفرضها الدول الكبرى في الاتحاد، وهناك دول أوروبية فاشلة بكل ما للكلمة من معنى، وجودها داخل الاتحاد الأوروبي أشبه بقنبلة موقوتة.

خلاصة القول، إن الاستفتاء البريطاني قد يكون رأس جبل الجليد فقط، وسيكون الاتحاد الأوروبي محظوظا جدا إن استطاع النجاة من دومينو قد تخلفه الصدمة البريطانية في وقت يعاني فيه اقتصاديا واجتماعيا وديمغرافيا وحتى عسكريا؛ في

ظل حالة الشك وعدم اليقين التي تطبع علاقاته مع الولايات المتحدة من جهة، وتزايد النزعة العدوانية التوسعية الروسية، من جهة أخرى.

أميركا خسرت مزاعم التفوق الأخلاقي بسبب سياستها السورية

2016\6\25

الحياة

راغدة درغام

بدا البيت الأبيض ضعيفاً وهو يدافع عن سياسات الرئيس باراك أوباما نحو سورية رداً على مذكرة قاسية لـ 51 دبلوماسياً أميركياً وموظفاً في وزارة الخارجية، دعت إلى «الاستخدام المدروس لأسلحة بعيدة المدى وأسلحة جوية» ضد نظام بشار الأسد، معتبرة أن الوضع القائم في سورية ما زال يؤدي إلى «أوضاع كارثية في المجال الإنساني وعلى الصعيد الدبلوماسي والإرهاب». وأكد موقعو المذكرة أن «المنطق الأخلاقي للتحرك من أجل وقف المجازر وآلاف الضحايا في سورية بعد خمس سنوات من حرب رهيبة، واضح وغير قابل للجدل». تلك الصفحة التي أشارت إلى «المنطق الأخلاقي» هي التي أدت بالبيت الأبيض إلى الرد بنبرة دفاعية وبطرح أسئلة تعجيزية تبريراً لسياسات الإدارة. فلقد بات تعبير «وما هو البديل» أو «اعطونا الخيار الآخر» جزءاً من السياسة الأوبامية وبين مفردات أعضاء الإدارة الحاكمة. والرسالة ذاتها واضحة وهي: أن الولايات المتحدة لن تتدخل عسكرياً ضد النظام في دمشق، ومعركتها الأولى اليوم هي ضد «داعش» وليس ضد بشار الأسد. لذلك، فإن إدارة أوباما تحاول أن تتملص من المعارضة السورية المسلحة المتمثلة في «الهيئة العليا للمفاوضات» وتوافق ضمناً مع روسيا على استبدال تلك المعارضة على الأرض بقوات كردية وعشائرية تشكل «قوات سورية الديمقراطية»، مهمتها الأولى محاربة «داعش» لا إسقاط النظام. هذا التوجه يتزامن مع تقاعس دولي في مجلس الأمن والأمم المتحدة، حيث يتم عملياً اختزال المسألة السورية إلى أزمة لاجئين ومأساة إنسانية تتطلب التركيز على إدخال المعونات الإنسانية بعيداً من تصنيفها سياسية مع إبعادها عمداً عن مسار المحاسبة على ارتكاب الجرائم والفظائع. فلقد تم إجهاض «بيان جنيف» الذي تحدث عن عملية سياسية انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة. وحققت «عملية فيينا» التي ولّتها روسيا ما تبتغيه وتوقفت حيث خطت لها موسكو أن تتوقف. أعضاء مجلس الأمن توقعوا في بيانات خالية وانحنوا أمام ما فرضته السياسة الروسية – الإيرانية بإذعان بلا «الخطة باء». الأمانة العامة للأمم المتحدة بلعت كلامها عن «المحاسبة» وخضعت للشريك الروسي – الأميركي في إدارة المأساة السورية من دون أن تجرؤ على الاحتجاج. وهكذا خسرت الأمم المتحدة القيادة الأخلاقية، وتخلت عن مبادئ المحاسبة، وتراجعت عن القيم، ورضيت بأن تكون أداة تنفيذية لإلغاء «بيان جنيف»، واختبأت في ثوب ضعفها عندما داهمها موعد آخر لعملية سياسية هو الأول من آب (أغسطس) حين كان من المفترض أن تبدأ عملية سياسية انتقالية أقل حزمًا من التي أطلقها «بيان جنيف». مواساتها الوحيدة هي أن القيادة الأميركية والقيادة الروسية فقدتا البوصلة الأخلاقية في سورية قبل أن تضطر قيادة الأمم المتحدة للالتحاق بهما.

هذا الأسبوع، وصل عدد اللاجئين والمشردين في العالم إلى 65 مليوناً، ولسورية حصة كبيرة من هذا الرقم المذهل يفوق 10 ملايين لاجئ ومشرّد. الأمم المتحدة توقفت عن تعداد القتلى في سورية الذين تؤكد إحصاءات أخرى أن عددهم تجاوز 400 ألف في غضون 5 سنوات. كل ذلك بدأ عندما سارت احتجاجات مدنية مطالبة بالإصلاح في الشوارع السورية، فقرر النظام أن يتعاطى معها أمنياً لا سياسياً وتفاوضياً. والبقية تاريخ. ذلك أنه كان واضحاً منذ البداية أن إطالة المعالجة الأمنية بلا محاسبة واستخدام الإرهاب عنزلاً لتجنب الإصلاحات سيؤديان إلى إنماء الإرهاب في سورية على أيدي النظام وعلى أيدي معارضيه من الخارج وعلى أيدي الذين قرروا تحويل سورية إلى ساحة لاستدعاء الإرهابيين من بلادهم حيث يُحارب الإرهاب بعيداً من المدن الروسية والأميركية وغيرها. فلا أحد بريء من سورية.

فشل هذا التفكير واضح في العمليات الإرهابية التي طاولت أوروبا والولايات المتحدة وقد تطاول روسيا في مرحلة ما. إنما الآن، تعتقد القيادات الأميركية والروسية والأوروبية أن الأولوية هي للحرب على «داعش» في عقر الدار السورية وكذلك العراقية. في العراق بدأت عملية استدعاء الإرهابيين كي لا تحارهم الولايات المتحدة في المدن الأميركية، كما قال الرئيس جورج دبليو بوش حينذاك.

في العراق، بدأت عملية اضمحلال الجيش عندما قررت الولايات المتحدة تفكيكه بقرار سياسي اتخذته إدارة بوش عمداً، وليس خطأً كما يقال اليوم. فالجيش العراقي كان بين أقوى الجيوش العربية وكان يمثل خطراً على إسرائيل وإيران معاً. كان الجيش العراقي الأقوى في المعادلة العسكرية الاستراتيجية العربية – الإسرائيلية، وكان مدهشاً قرار سورية الالتحاق بحرب ضد العراق تدمر الوزن العربي في المعادلة الاستراتيجية العسكرية مع إسرائيل. هكذا، بدأ تفكيك الجيوش العربية في حرب العراق، فاستفادت إسرائيل واستفادت إيران التي لن تنسى للدول الخليجية دعمها للعراق أثناء الحرب العراقية – الإيرانية مع أنها تناست دور الولايات المتحدة دعماً لصدام حسين في تلك الحرب نفسها.

في العراق اليوم، تتحكّم الميليشيات بالساحة العسكرية. تحل الحشود الشعبية مكان الجيش. يتظاهر الجيش العراقي بأنه متماسك. تلتحق «الصحوات» بحروب على الإرهاب من «القاعدة» إلى «داعش». النتيجة نفسها وهي أن الميليشيات حلّت مكان الجيش.

وكذلك في سورية حيث الميليشيات التي تديرها إيران هي التي تتحكم بالساحة العسكرية وتتهكم على الجيش السوري. روسيا مستاءة لأنها تفضّل الجيش على الميليشيات، لكنها وجدت نفسها خاسرة أمام الإصرار الإيراني على فوقية الميليشيات على الجيش في سورية.

الأهم لروسيا هو ألا يحل مكان النظام في دمشق أي إسلاميين، فهي منذ البداية حاربت «الربيع العربي» لأنها عارضت صعود الإسلاميين إلى السلطة، ودعمت بشار الأسد لأنها افترضت أن البديل المطروح هو صعود الإسلاميين إلى السلطة. وهي مصرة على عدم استبعاد الأسد من الترشح للرئاسة لأنها ترفض أن تقع سورية في أيدي قيادة إسلامية. وهي تتمسك بكلمة «علمانية» تحت كل ظرف لأنها لن تسمح بأن تحكم سورية الجديدة قوى إسلامية.

لذلك، تلتقي روسيا والولايات المتحدة اليوم على دعم «قوات سورية الديمقراطية» باعتبارها من وجهة نظر موسكو البديل العلماني عن القوى المعارضة الأخرى في سورية على نسق تلك الممثلة في «الهيئة العليا للمفاوضات»، ومن وجهة واشنطن، القوى القادرة على محاربة «داعش» عملياً على الأرض. وكلاهما يوافق على وجهة نظر الآخر.

فلقد كانت إدارة باراك أوباما داعمة صعود الإسلاميين إلى السلطة في مطلع «الربيع العربي» في تونس ومصر وليبيا واليمن. واجهتها القيادة الروسية على مستوى الرئيس فلاديمير بوتين مواجهة شرسة إلى أن التقيا في سورية وتمكنت موسكو تدريجاً من سحب واشنطن إلى معسكرها، باستثناء الخلاف بينهما على تركيا وكذلك مصر إلى حد ما.

موسكو متمسكة بالعلاقة المتينة مع الرئيس عبدالفتاح السيسي العازم على منع «الإخوان المسلمين» من المشاركة في الحكم في مصر. واشنطن تعارض تجاوزات السيسي، لكنها تحاول إصلاح العلاقة الأميركية – المصرية بعدما دمّرها الرئيس أوباما بمواقفه الداعمة لرئيس «الإخوان المسلمين» محمد مرسي.

بوتين في عداوة واضح مع تركيا لأن الرئيس رجب طيب أردوغان يُعتبر نموذج صعود الإسلاميين إلى السلطة. أوباما وقع في حب نموذج تركيا واعتبره الصالح للعالم السنيّ أجمع، قبل أن يعيد النظر اضطراراً لا اقتناعاً.

ما يقوله المطلعون على تطورات الساحة السورية هو أن واشنطن وموسكو تبدوان متفتحتين الآن على الحد الأدنى من التوافق وهو «قوات سورية الديمقراطية» المكونة من الأكراد والعشائر العربية، وأن الخبراء الأوروبيين والأميركيين على الأرض لمساعدة هذه القوات لتحارب «داعش» أولاً. فهذه القوات تشمل أقليات وليس فيها حركات سلفية أو جهادية. وهي تبدو البديل الذي يتم إعداده لقوات المعارضة السورية تحت لواء «الهيئة العليا للمفاوضات» التي تلقى دعم تركيا والسعودية وقطر وغيرها.

السؤال الذي تتداوله الأوساط المتابعة لهذه التطورات هو: هل تدرك المعارضة السورية المسلحة المنتمية إلى «هيئة المفاوضات» أبعاد نقطة تقاطع المصالح الأميركية - الروسية على مصيرها لا سيما أن «قوات سورية الديمقراطية» تقوم بعمليات أساسية في ريف حلب وتتوجه نحو تحرير الرقة؟ وهل لديها أي خيار طالما لا تحصل على المعونات العسكرية التي تمكّنها من استعادة الزخم والمبادرة؟ وما هي آفاق الرفض أو الموافقة السعودية والتركية على هذه التطورات؟

ديبلوماسياً وتفاوضياً، هناك شبه إلغاء الأمر الواقع للمعارضة السورية من خلال الصمت على الرّجل الثالثة من طاولة مبعوث الأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا والمتمثلة في العملية السياسية التي كان يفترض أن تبدأ في الأول من آب. هذا الإلغاء يتم عبر التركيز على التمسك بوقف العمليات العدائية وإدخال المساعدات الإنسانية، وكلاهما لا يصبو إلى شيء يُذكر. موسكو ربحت ما راھنت عليه. فلقد حوّلت المعركة من إلغاء النظام إلى إلغاء المعارضة مروراً بإلغاء «بيان جنيف» وإلغاء استحقاقات «عملية فيينا» وهي عاكفة على تكريس بقاء النظام في دمشق برئيسه حالياً حتى إشعار آخر.

فلاديمير بوتين وطاقمه الديبلوماسي والعسكري نفذوا ما تعهدوا به ولم يخف بوتين ما في باله سوى أنه، أحياناً، لعب ورقة الأسد بإرضاء موقت للرغبة الأميركية برحيله. روسيا كانت واضحة في ما أعلنته وفعلته ونفذته، على عكس إدارة أوباما التي توعدت وترددت وتلكأت وتراجعت، ثم شاركت. وما هي الآن تدافع عن نفسها بتبريرات دفاعية.

الناطق باسم البيت الأبيض، جوش إرنست رد على المذكرة الاحتجاجية للديبلوماسيين الأميركيين مشككاً في إمكان تجنب حرب شاملة مع سورية في حال استخدام القوة العسكرية ضد نظام الأسد. قال: «أعتقد أن ذلك يعني أنه ينبغي علينا أن نوجه قوة الجيش الأميركي ضد نظام الأسد، وأعتقد أن الأمر يثير الكثير من الأسئلة: أولاً، كيف يمكن القيام بذلك من دون إيذاء المدنيين الأبرياء؟ ثانياً، لست متيقناً من التفويض القانوني الذي سيستند إليه الرئيس للقيام بأمر مماثل. ثالثاً، يبدو الأمر كمنزلق، فهل تقتصر المسألة على جولة واحدة من الضربات الصاروخية، ثم نمضي بعد ذلك شهراً ونحن نحاول التفاوض مجدداً؟ وفي حال لم يتحقق أي شيء، هل نشن مزيداً من الضربات الجوية، أم علينا أن نواصل تصعيد عملنا العسكري؟ وما هي نقطة النهاية؟ يصعب أن ينتهي الأمر من دون حرب على أمة ذات سيادة تتلقى الدعم من روسيا وإيران».

يا للهول! إن لم يكن هناك تكتيك ركيك للدفاع عن سياسة فاشلة بهذا المقدار من الإهانة لذكاء 51 ديبلوماسياً، فما قاله جوش إرنست هو المسودة الكلاسيكية. لا داعي لتفنيد كل جملة نطق بها، فكل كلمة تشكل دليلاً وقاموساً للسياسة الأوبامية.

هذا الرد يفضح ما خلفته السياسة الأميركية نحو سورية وهو افتقاد أي أساس للزعم بأن للولايات المتحدة الأرضية الأخلاقية العليا. هذه السياسة سلبت الولايات المتحدة من القدرة على القول أنها ذات قيم أعلى من الدول الأخرى. لذلك، أتى الاحتجاج الجريء لهذا العدد الكبير من الديبلوماسيين الأميركيين الذين أرادوا للولايات المتحدة ألا تخسر التمييز في هذه المرتبة المهمة عالمياً.

مثل هذا الاحتجاج ما كان ليأتي من الدبلوماسيين في روسيا ولا من الموظفين في الأمم المتحدة. الولايات المتحدة لا تتوقف عند إدارة أو عند سياسة أو عند رئيس ما. وأقل ما يمكن الاعتراف لها به هو أهمية جراءة دبلوماسيين أميركيين أن يعارضوا رئيسهم ويقولوا له: «خذلتنا أخلاقياً وإنسانياً وقيماً».

ما يعنيننا من يوم أوروبا الجديد بعد استفتاء بريطانيا

2016\6\25

الدستور

ياسر الزعاترة

سال وسيسيل حبر كثير في الحديث عن استفتاء بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي، لكن ما يحظى بشبه الإجماع أنه يوم تاريخي لن تتوقف تداعياته على بريطانيا، بل ولا الاتحاد الأوروبي، لكنها قد تشمل المشهد الدولي برمته بهذا القدر أو ذاك.

من زاويتنا كجزء من منظومة المستضعفين في الأرض، يحق لن أن نفرح، لأن تفاهمات الكبار في العالم لم تكن يوماً إلا على حسابنا، وهذا العالم الظالم كان دائماً ضد وحدتنا، ومع شردمتنا بكل وسيلة ممكنة، ويحق لنا أن نفرح حين يراه يذوق من نفس الكأس.

هل يعني ذلك أن من صوتوا لصالح الانفصال عن الاتحاد الأوروبي لم يدركوا ذلك؟

الجواب يتعلق بما نسميه منذ سنوات بزمن انفجار الهويات الفرعية، وهو زمن يغيب فيه العقل والمنطق، ويحتكم الناس إلى العواطف والغرائز، ويميلون إلى مزيد من العزلة، وإن كانت على حساب مصالحهم. ألم تكن اسكتلندا على وشك الانفصال، لولا فشل الاستفتاء العام الماضي بنسبة بسيطة؟ وما الذي يمنع من تكراره بعد التصويت الأخير وقد تحدثت رئيسة وزراء اسكتلندا صراحة عن ذلك بالأمس؟!

قيل إن قصة اللاجئين السوريين كانت سبباً في التصويت، وهو كلام مبالغ فيه بكل تأكيد، لأن بريطانيا بسبب طبيعة حدودها البحرية كانت الأقل تأثراً بموجة اللجوء الأخيرة، لكنها كانت تتأثر بشكل آخر من أشكال اللجوء أو الهجرة من بلدان أوروبا الشرقية التي دخلت الاتحاد الأوروبي، والتي يبحث شبابها عن حياة أفضل في بريطانيا، الأمر الذي ترك آثاراً لا يمكن إنكارها على البلاد في السنوات الأخيرة.

وحتى لو قيل إن مسألة الهجرة السورية قد أثرت، ويمكن أن تؤثر على آخرين في الفضاء الأوروبي لاحقاً، فإنها جزء من مظلمتنا أيضاً، فأوروبا لم تقف إلى جانب الشعب السوري، وكانت أقرب عملياً إلى تثبيت الطاغية، وأقله إطالة أمد الحرب وفق السياسة الأمريكية الإسرائيلية، كما أن موقفها من الربيع العربي كله كان بائساً وسيئاً، وساندت الثورات المضادة، ووصلت الحال ببريطانيا حد التراجع عن قيمها التقليدية في معاملة المعارضين، كما حصل في تقريرها عن الإخوان مثلاً، وبالطبع بسبب مصالح تجارية مع دول معينة.

في أي حال، فهذه الفوضى التي تتصاعد في المشهد الدولي، وتعدد الأقطاب وتناقضها يفيد القوى الضعيفة، ويتيح فرصة جديدة أمام الشعوب كي تستعيد قرارها بعدما أجهضت محاولتها الأولى عبر ربيع العرب بتواطؤ من المحاور الدولية الكبرى التي اتفقت على لجم طموح أمتنا في التحرر والنهوض، وساعدتها في ذلك منظومة داخلية تريد بقاء كل شيء على حاله.

لن تبقى أوروبا بعد قرار البريطانيين الخروج من "الاتحاد" كما كانت عليه قبله ... ولن تبقى بريطانيا التي كانت عظمى ذات يوم، على ما هي عليه بعد الآن... إنه نوع نادر من الألعاب، لا رايح فيها أبداً، ويمكن أن نطلق عليها اسم "لعبة خاسر - خاسر".

يصعب التكهن من الآن، بتداعيات القرار وتبعاته ... هناك فيض من التكهنات التي لا مجال لاستعراضها ... من الارتدادات الاقتصادية والمالية، التي ستصيب أوروبا عموماً، وبريطانيا على نحو خاص، بأوخم العواقب ... إلى تآكل المكانة والدور السياسيين والمعنويين لكل من الطرفين ... وصولاً إلى سقوط "قوة النموذج" التي طالما جرى استحضارها للدلالة على قدرة شعوب لطالما أزهقت حروبها العابرة للحدود وصراعاتها الأهلية حيوات الملايين من أبنائها وبناتها، للتطلع للمستقبل والعمل المشترك لبنائه لصالح الجميع، والقبول بتسليم بعض عناصر "السيادة الوطنية" طوعاً للإطار الاتحادي الجامع الأكبر.

وستفتح السابقة البريطانية الباب رحباً أمام دولٍ أوروبيةٍ أخرى، لطالما انتظرت من يعلق الجرس قبلها، للقفز من سفينة الاتحاد ... لكن من السابق لأوانه الجزم بذلك، فالأمر سيعتمد إلى حدٍ كبير، على الطريقة التي سيخرج بها الاقتصاد البريطاني من "أزمة الانفصال" عن أوروبا ... لكن الأمر المؤكد، أن دولاً أعضاء عديدة، ستسعى في إعادة صياغة شكل ومحتوى علاقاتها بالاتحاد، في محاولة منها للاستفادة من عوائده المجزية، وحجب ما يمكن أن يترتب عليها من مسؤوليات والتزامات، خصوصاً وأن القارة العجوز، تشهد منذ ربع قرن تقريباً، حراكاً بشرياً هائلاً، تمثل في انتقال الملايين من العمال والباحثين عن عمل، من أوروبا الشرقية والوسطى إلى غرب أوروبا، وهو أمر يفوق بسطوته وتأثيراته، تداعيات أزمة اللجوء السوري إلى القارة.

بريطانيا ذاتها، التي اشتهرت زمن الحقبة الكولونيالية بسعيها الدائب لتقسيم الدول والمجتمعات المُستعمَرة، وزرع بذور الفتن والحروب اللاحقة فيما بينها، من الصين والهند وجوارهما، إلى سايكس بيكو وما تبعها من "وعد مشؤوم" واتفاقات تقاسم نفوذ لاحقة، إلى الفسيفساء الأفريقية التي عاث فيها "المقص البريطاني" تقطيعاً وتوصيلاً ... بريطانيا هذه، تشق اليوم القارة الأوروبية، وتقود مسيرة تفكيك الاتحاد بعد مرور قرابة الستة عقود على تأسيسه.

لكن للقدر سخرياته، فأول ردود الأفعال على نتائج "الاستفتاء البريطاني" جاء من سكوتلاند، حيث يجري التفكير جدياً في إجراء استفتاء ثانٍ عن بريطانيا، بعد إخفاق الاستفتاء الأول عام 2014، وثمة اعتقاد بأن الاستفتاء القادم، قد يأتي بنتائج مغايرة، سيما بعد خروج بريطانيا من عضوية "النادي الأوروبي"، وهو أمر قد يفتح الباب لتفكيك بريطانيا بدورها، وليس لتفكيك الاتحاد الأوروبي وحده.

بعد مائة عام على سايكس - بيكو الذي، سيتعين على بريطانيا العظمى، وليس على دول الشرق الأوسط وحدها، أن تقاتل في سبيل الحفاظ على وحدتها، وإبقاء كياناتها الرئيسية، قطعة واحدة ... على بريطانيا أن تكافح من أجل الاحتفاظ بأخر مظاهر العظمة المرتبطة باسمها وتاريخها، بعد أن غابت شمس الإمبراطورية التي لم تكن تغرب عنها الشمس.

ما يهمننا في هذا الصدد، هو سؤال كيف ستؤثر الخطوة البريطانية على مواقف لندن وبروكسيل من مشاكل منطقتنا، وهل من الملائم والممكن، الاستمرار بالرهان على دور أوربي فاعل في حل قضايا المنطقة، وبشكل خاص، قضية الصراع العربي - الإسرائيلي.



خلاصة القول، إن أوروبا التي ارتضت وهي موحدة، دوراً تابعاً وتكميلياً للدور الأمريكي في منطقتنا، لن يكون بمقدورها أن تلعب دوراً أكثر فاعلية، بقدر أن فقدت أحد مقعديها الدائمين في مجلس الأمن ... والمؤكد أنه سيكون بمقدور واشنطن، أن تمارس دوراً مهيمناً على الدول الثماني والعشرين مجتمعة ومنفردة ... أما الأقطاب الدولية الأخرى، الصاعدة منها على نحو خاص (الصين، روسيا وغيرهما)، فسيكون بمقدورها أن تتمتع بهامش مناورة أوسع مع كل من أوروبا وبريطانيا على حد سواء.

العرب والاتحاد الأوروبي قد يكونان المستفيد الأكبر من الخروج البريطاني على المديين المتوسط والبعيد.. واليكم مرافعتنا التي تؤكد حججنا

2016\6\25

رأي اليوم

عبد الباري عطوان

رجحت كفة اليمين المتطرف في الاستفتاء، وصوّت البريطانيون بأغلبية ضئيلة للخروج من الاتحاد الأوروبي، مما يعني، وللوهلة الأولى، احتمال تفكك هذا الاتحاد أولاً، والمملكة المتحدة ثانياً.

وإذا كان الاحتمال الأول، أي تفكك الاتحاد الأوروبي غير مؤكد، فإن تفكك الاتحاد البريطاني بات وشيكاً، فالنزعات الانفصالية في اسكتلندا وإيرلندا الشمالية وويلز بدأت تبرز بقوة، وتعالق الأصوات التي تطالب بالاستقلال (في اسكتلندا) والانضمام إلى جمهورية إيرلندا الجنوبية (إيرلندا الشمالية). وبات في حكم المؤكد أن نرى اسكتلندا، على الأقل، دولة مستقلة وعضو في الاتحاد الأوروبي في غضون السنوات الخمس المقبلة على أكثر تقدير، حيث صوت أكثر من 70 بالمئة من مواطنيها لصالح "البقاء".

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يكون نكسة للاتحاد على المدى القصير، ولكن الحال ربما لا يكون كذلك على المدى البعيد، لأنها كانت دائماً العضو "الصعب" المتشترط فيه، وتستغل حاجته إلى الوحدة والتماسك لتطالب بالكثير من التنازلات، حتى أن الكثير من الأوروبيين، وفي ظل هذا "الابتزاز" البريطاني يرى أن تشارلز ديغول، زعيم فرنسا العظيم، كان على حق عندما ظل يعارض انضمام بريطانيا للسوق المشتركة في حينها، ويرى أنها ستقدم بشكل أسرع وأفضل بدونها.

البريطانيون اطلقوا النار على أرجلهم بالسقوط في مصيدة "التخويف" التي مارسها اليمين العنصري المتشدد لدفعهم إلى التصويت لصالح الخروج، والتلويح بأخطار الهجرة، وتزوير الحقائق في هذا الخصوص، مثل التركيز على خطر "الاسلام" ضمنيًا، وانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتركيبته الديموغرافية، لأن تعدادها يقترب من 80 مليون نسمة، غالبية من الساحقة من المسلمين، رغم أن الوقائع تقول عكس ذلك، لأن هذا الانضمام لن يتم قبل خمسين عامًا، إن لم يكن أكثر، بسبب المعارضة القوية له من دول أوروبا الكبرى، خاصة فرنسا التي تتمسك بالهوية المسيحية البيضاء للاتحاد الأوروبي.

بريطانيا ستتقزم، وقد لا يبقى منها إلا انكلترا القديمة، وستفقد مكانتها كمركز مالي عالمي، مثلما ستفقد تأثيرها في كتلة سياسية واقتصادية عظمى مثل الاتحاد الأوروبي الذي تذهب نصف صادراتها إليه، ويشكل توازنًا استراتيجيًا بين العملاقين الروسي والأمريكي.

وللحقيقة، والتاريخ، إن بريطانيا التي انضمت رسميًا للاتحاد عام 1975 بعد استفتاء دعا إليه رئيس وزرائها ويلسون في حينها لم تكن تريد مطلقًا أن تكون أوروبية، وترى أن الاتحاد الأوروبي خاضع للهيمنة الألمانية الفرنسية، وتمسكت بعقلية أهل الجزر ذات النزعة الانعزالية، ووضعت رجالًا في أوروبا، والأخرى في أمريكا، التي حرصت على إقامة علاقات خاصة معها، فقد رفضت الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، مثلما رفضت العمل باتفاقية "شنغن" التي تسهل حرية الحركة، وساهمت بنصيب مالي متواضع لانقاذ دول أوروبية من الإفلاس مثل اليونان والبرتغال وإيرلندا بالمقارنة مع ألمانيا.

بالنسبة اليينا كعرب ومسلمين، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروي ضار ومفيد في الوقت نفسه، ولكن الفائدة ربما تكون اكبر بكثير من الخسارة.

الجالية العربية والاسلامية ستكون متضررة حتما من هذا الخروج البريطاني، لانها ستكون احد ابرز ضحايا اليمين العنصري المتطرف المعارض للهجرة والمهاجرين بقوة، حتى لو كانوا من دول اوروية بيضاء، مثل رومانيا وبلغاريا، ناهيك عن المسلمين او السوريين منهم، كما ان هذه الجالية قد تواجه في المستقبل عقبات على صعيد حرية التنقل، على غرار ما يحدث حاليا في الولايات المتحدة ودول اخرى مثل استراليا ونيوزيلندا، لان جواز السفر البريطاني لم يعد وحده كافيا لركوب الطائرة دون التقدم للحصول على اذن مسبق، تحت مسميات متعددة، طالما ان اصلك غير بريطاني، ولون بشرتك غير بيضاء، والذريعة هي الخوف من الارهاب، مضافا الى ذلك ان حرية التملك والاقامة والعمل في دول الاتحاد الاوروي الـ 27 قد تتبخر في المستقبل القريب.

اما على الصعيد العربي والاسلامي الاشمل، فإن بريطانيا الصغيرة الضعيفة المعزولة امر جيد، لان حكوماتها، عمالية كانت او محافظة، ظلت دائما خاضعة للنفوذ الصهيوني، وتدعم اسرائيل بكل قوة، وتنحاز دائما للحروب الامريكية ضد العرب والمسلمين، والتدخل العسكري في شؤونهم، وتغيير انظمتهم، ومخططات تفتيتهم، وعملت طوال الثلاثة والاربعين عاما من عضويتها في الاتحاد الاوروي على كبح جماح اي توجه لانتقاد اسرائيل وسياساتها العنصرية، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ومحاكمة مجرمي الحرب الاسرائيليين امام محكمة الجنايات الدولية، ورفضت الاعتذار والتعويض للعرب عن منحها فلسطين لليهود، وتسهيل قيام دولة اسرائيل، حتى ان ديفيد كاميرون رئيس وزراءها الحالي، صاحب الاستفتاء الذي لحق الاذى بنفسه وبلاده، وصف العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة بأنه دفاع عن النفس، وكان خلف قرار غزو ليبيا، مثلما كان سلفه توني بليز من اكبر المؤيدين لغزو العراق واحتلاله.

البريطانيون الذين صوتوا لخروج بلادهم من الاتحاد الاوروي، ربما يكونوا، ودون ان يدروا، قدموا الخدمة الاكبر لهذا الاتحاد الاوروي الذي عانى طويلا من هذا العضو البريطاني المشاغب والمدلل، بل والمبتز، والحقوا ببلادهم واقتصادها ووحدتها الداخلية ضررا كبيرا، سينعكس عزلة وخسائر اقتصادية في المستقبل المنظور، ولا نستبعد ان يتم تجريد بريطانيا من عضويتها الدائمة في مجلس الامن الدولي، فلماذا تستمر فيها بعد انكماشها؟

بريطانيا فقدت "عظمتها" عندما خسرت مستعمراتها، وستفقد الآن ما تبقى منها نفسيا، بخسارتها لعضوية كتلة قوية سياسيا واقتصاديا مثل الاتحاد الاوروي، وستعود الى وضعها الذي كانت عليه قبل 400 عام، اي انكلترا الصغيرة الطاردة للسكان، بسبب فقرها وقلة مواردها.

انها ضحية شعور كاذب بالعظمة لدى اهلها، وحالها كحال العجوز المتصايبة التي ترفض ان تعترف بالتجاعيد، وآثار الزمن عليها، وتتمسك بغروها ودلالها، بل عجرفتها ايضا، ولعل هذه النتيجة الصادمة وتداعياتها المتوقعة تعيدها الى رشدها.

أردوغان: دول أخرى ستغادر أوروبا ما لم تغير نهجها

الرسالة نت

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الجمعة إن الاتحاد الأوروبي سيعرف حتما على المدى القصير خروج مزيد من الدول الأعضاء إذا استمر على نفس المسار.

واتهم الاتحاد الأوروبي بـ"خداع تركيا، وعدم التصرف معها بمصداقية، خلال مفاوضات الانضمام"، مشيراً إلى أنه سبق وأن طالب المفاوضين الأوروبيين بعدم المماثلة والتصرف بغموض، والإفصاح عن قرارهم في قبول تركيا من عدمه، دون إنهاك أي من الطرفين.

وأكد أردوغان أن "موقف الاتحاد الأوروبي غير الأخلاقي واللاإنساني من مسألة المهاجرين أدى إلى خلق حالة من الجدل الجاد حول مصداقيته".

وأضاف في خطاب بعد تصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي إن الاتحاد يؤخر جهود تركيا للانضمام له بسبب الخوف المبالغ فيه من الإسلام (الإسلاموفوبيا).

وقال أردوغان إن "نتيجة الاستفتاء الذي صوت فيه البريطانيون لصالح خروج بلادهم من مظلة الاتحاد (الأوروبي)، بمثابة بداية مرحلة جديدة للطرفين".

من ناحية أخرى، قال علي شاهين نائب وزير شؤون الاتحاد الأوروبي وكبير المفاوضين الأتراك، تعليقا على خروج بريطانيا من النادي الأوروبي، إن "الاتحاد الأوروبي سيكون بحاجة إلى تركيا أكثر من ذي قبل".

وأشار إلى أن "الاتحاد الأوروبي -عقب القرار البريطاني- سيكون مضطرا لأن يتخذ إجراءات لإقناع أعضائه بكونه اتحادا"، مضيفا أن "خروج بريطانيا ستكون له تداعيات على مختلف الأصعدة داخل الكيان الأوروبي وخارجه".

يذكر أن رئيسة لجنة الاستفتاء في بريطانيا أعلنت الجمعة عن فوز معسكر الخروج من الاتحاد الأوروبي، بعد تصويت غالبية البريطانيين لصالح خيار الخروج، وقالت جيني واتسون إن 51.9% من البريطانيين صوتوا في الاستفتاء الذي جرى الخميس لصالح خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي بعد عضوية استمرت 43 عاما.

تم بحمد الله

*

